المحور التاسع

التّربية والتّعليم العالي في العراق خلال العام الدراسي (2022 ــ 2023)

أ.د. فلاح خلف الربيعي[1]

- **العمليَّة التعليمية في العراق بعد جائحة كورونا**

لا تزال تداعيات تعطيل العمليَّة التعلمية والتربويَّة الذي حدث بسبب جائحة كورونا بما فرضته من اجراءات الوقاية كإغلاق جميع المؤسسات التعليمية، يشكل تهديدا لمسار التعليم بالنسبة لدولة نامية كالعراق، حيث بلغت مدة الاغلاق الكلي للمدارس 255 يوما دراسيا، فمنذ شباط (فبراير) 2020 لم يعد بمقدور أحد عشر مليون طالبًا عراقيًا الذهاب إلى المدرسة. وزاد الانقطاع لمدة طويلة عن التعليم نتيجة الاغلاق الجزئي والكلي، من الفجوة التعليمية بين ما تعلمه الطلاب فعلا وما كان يجب أن يتعلموه في صفوفهم الحالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفاقد التعليمي والذي يتمثل في المناهج والمفردات التعليمية التي لم يحصلوا عليها مع استمرارهم في العمليَّة التعليمية، ما أثّر على مهاراتهم الدراسية وصعب عليهم الحصول على المعلومات المطلوبة مَا خلق فجوة تعليميّة بالمادة العلميّة.

لقد أوجدت كورونا فجوة علمية أثّرت في مسار الدراسة وبخاصة في الكليات العلمية التي تتطلب تواجد الطلبة في المختبرات والمستشفيات مثل: كليات العلوم وكليات المجموعة الطبية التي خسر طلابها الكثير من المحاضرات العمليَّة خاصة ما يرتبط منها بحضور المختبرات وبالزيارات الميدانية للمستشفيات وتفقد المرضى، فقد ترك الانقطاع عن التعليم واعتماد التعليم الالكتروني تأثيرا كبيرا على الجميع حتى الطلبة المتفوقين، ويواجه التعليم في العراق اليوم فجوة معرفية متسعة ومتراكمة مع مرور السنين، وليس بمقدور الجميع تضييق هذه الفجوة نتيجة تضاعف كمية المعلومات التي لم يحصلوا عليها، فهنالك الكثير من الطلبة الذين يجهلون البرامج الرياضية والبيانية التي تدرس عادة في المراحل الأولى للدراسة، وانعكس هذا الجهل على أدائهم الدراسي في بقية المراحل وعلى قدرتهم على اكمال بحوث التخرج. وقد ازداد حجم الفجوة المعرفية نتيجة لِحالة التراخي والاهمال في دراسة بعض المواد وحذفها من المنهاج التعليمي المطلوب اكماله، كما خلقت الصدمات والأزمات بيئة مشجِّعة على التراخي والاهمال الأمر الذي وسَّع نطاق الفجوة العلمية في بلدٍ مثل العراق الذي يعاني أصلا من الضعف والهشاشة. فضعف التراكم المعرفي المطلوب راكمَ المشكلة، ما أدى إلى ارتفاع معدّلات الرسوب والتسرب في السنوات.

---

(1) أكاديمي في كلية الإدارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد/الجامعة المستنصرية

كما ارتفع معدّل عدم الالمام بالقراءة والكتابة للطلاب في سن العاشرة وتراجع معدّل معرفة القراءة والكتابة بعد كورونا واعتماداً على نتائج المسح الذي أجرته اليونسيف لتقييم مهارات القراءة في الصفوف الأولى ظهر أن الغالبية العظمى من الطلاب العراقيين في الصفين الثاني والثالث الابتدائي لم يستوعبوا المواد الملائمة لأعمارهم. كما خلص مسح آخر أجرته منظمة اليونيسف عام 2022 إلى أن 75 % فقط من الأطفال في المدارس الابتدائية وأقل من 50 % في المدارس الثانية قد أتمّوا فعليًا الدراسة.

وأظهر البنك الدولي ضمن إحدى دراساته في العام 2022 إن طلاب العراق كانوا متخلفين كثيرا عن نظرائهم حتى قبل تفشي جائحة كورونا، وبحسب ما يتوقعه البنك الدولي فإنّ الطالب في العراق سيحقق 41 % فقط في المتوسط من قدراته الإنتاجية حين يكبر أو يصل إلى مراحل دراسية أعلى، كما شهدت السنوات التي سبقت كورونا حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بدأ من عقد الثمانينيات التي شهدت الحرب العراقيَّة – الإيرانيَّة مروراً بعقد التسعينيات فترة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصاديَّة الدوليَّة التي فرضت على العراق تحديات عديدة ألقت بظلالها على كافة الصُّعد والمجالات. ثمّ واجه العراق بعد العام 2003 عددا من التغييرات السياسيَّة والاقتصاديَّة الاجتماعيَّة رافقت ظروف الاحتلال الأمريكي للعراق أثَرت على كافة القطاعات والأنشطة بما فيها قطاع التعليم خاصة مع توالي ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، وتفاقمت تلك الظروف بعد سيطرة التنظيمات الارهابية على أجزاء كبيرة من العراق بين 2014 و2017، وهذا أدى إلى توقف العمليَّة التعليمة في بعض المناطق والمحافظات نحو تام، ثم تسببت معارك تحرير تلك المناطق، بتدمير عدد كبير من المدارس والجامعات والمرافق العلمية ما أدى إلى ارتفاع نسب التسرب من الدراسة. وفي بداية آذار عام 2020 وجد الطلاب أنفسهم من دون سابق إنذار أمام قرار تعليق الدراسة الأمر الذي تسبَّب في إحداث تشتّت ذهني لديهم بشأن مصير دراستهم، وقد امتدّ تأثير هذا الاغلاق إلى السنوات الدراسية اللاحقة، وللتعرّف إلى واقع عملية العمليَّة التعليمية في العراق **خلال** العام الدراسي (2022 -2023) سنتناول المحاور الآتية.

أولاً: العمليَّة التربويَّة خلال العام الدراسي (2022-2023)

1. العام الدراسي 2023 وأزمة الكتب المدرسيَّة

أعلنت وزارة التربية انطلاق العام الدراسي 2023 في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2022، على أن يكون دوام الطلبة حضورياً كاملا وأكَّد على التزام الإدارات المدرسيَّة والهيئات التعليمية والتدريسيَّة كافة بالأداء الحضوري الكامل وناشدت وزارة التربية المجتمع العراقي بشرائحه ومؤسساته كافة وأولياء الأمور لأخذ دورهم الوطني ومشاركة الوزارة بتوفير البيئة السليمة التي تضمن وتؤمن استقرار وانتظام الدوام في المدارس.

ويأتي العام الدراسي (2022-2023) في ظل استمرار أزمة نقص الكتب المدرسيَّة، فلم تستطع وزارة التربية طباعة الكثير من الكتب الجديدة بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحاديَّة لهذا العام، ما جعل الوزارة تعتمد على الكتب المدرسيَّة المسترجعة من الطلاب للأعوام الدراسية السابقة. وخلال هذا العام لم يحصل بعض الطلاب على الكتب، وبرَّرت الوزارة ذلك بعدم وجود تخصيصات مالية، وهو ما اضطر أولياء الأمور إلى تحمل تكاليف طباعة الكتب كما حصل في العام الماضي، فيما وعدت بطباعة وتوزيع الكتب ورقياً على الطلاب خلال العام

الدراسي القادم 2024. وبعد أن عجزت الوزارة عن توفير الكتب ورقياً، لجأت إلى توفيرها إلكترونياً، من خلال نشر روابط الكتب المنهجية إلكترونياً على موقعها الرسمي، للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

وليست أزمة توفير الكتب المدرسيَّة جديدة في العراق، لكنها تفاقمت العام الماضي مقارنة بالأعوام سابقة، لا سيما بعد تحذيرات مسبقة أطلقتها لجنة التربية والتعليم النيابية وجهات أخرى حول عدم طباعة الكتب بسبب غياب التخصيصات الماليَّة نتيجة لتأخر اقرار الموازنة العامَّة الاتحاديَّة والتأخر في بعض الاجراءات الإداريَّة كان سببًا رئيسًا وراء التأخر في التعاقدات مع المطابع بوقتها المحدد، منبّهين إلى إنه سوف يكون هناك تأخر في مواعيد تسليم بعض الكتب المدرسيَّة في الوقت المحدد للأسباب المذكورة آنفاً.

وأثّرت مشاكل عدم توفير الكتب المدرسيَّة ونقص المدارس والاضطرار إلى اعتماد الدوام المزدوج والثنائي والثلاثي في أغلب مدارس العراق، على الواقع التعليمي في البلاد، أكدت لجنة التربية النيابية على وزارة التربية ضرورة الاسراع بالتعاقد مع المطابع لغرض إحالة عناوين الكتب المدرسيَّة الواجب طباعتها وتجهيزها للعام الدراسي القادم بعد اقرار الموازنة وتوفير التخصيصات اللازمة لطباعة الكتب والالتزام بمواعيد تسليم الكتب إلى مخازن المديريات ليتم تسليم الكتب للمدارس قبل 1/ أيلول (سبتمبر)2023.

2. التعليم المدمج والملاكات التدريسيَّة

وفقا لإحصاءات وزارة التربية لعام 2023 فإنّ العراق يعاني من وجود نقص شديد في الملاكات التربويَّة فإنّ الحاجة الفعلية للملاكات التربويَّة تتوزع بواقع 3 آلاف و199معلمة لرياض الأطفال، أما حاجة المدارس الابتدائية فتقدر بـ 66 ألفاً و353 معلماً ومدرساً، في حين تحتاج المدارس الثانوية والمتوسطة والإعدادية إلى 18 ألفاً و191 مدرساً ومدرسة.

وتشير احصاءات وزارة التربية إلى وجود فجوة تراكمية للملاكات التربويَّة المتنوعة تقدر بـ 87 ألفاً و743 من الملاكات التربويَّة.

ووفقا لوزارة التربية، فعلى الرغم من تزايد أعداد المدارس الابتدائية والثانوية، فإنّ معدّلات النمو السكاني تنمو بمسار أسرع من مسار العرض المدرسي، فالحاجة الفعلية تفرض وجود 8000 الاف مدرسة على وفق ما أعلنت عنه وزارة التربية. وعادة ما يتم معالجة النقص في المدارس من خلال أسلوب الازدواج في الدوام سواء كان ثنائيًا أو ثلاثيًا. ووفقاً للإحصاءات الواردة من وزارة التربية فإنّ متوسط عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية يصل إلى 45 طالباً. أما أعداد الطلاب في مرحلة المتوسطة فهو 41 طالباً في كل صف في حين يبلغ عدد الطلاب في المرحلة الاعدادية من 37-40 طالب لكل صف دراسي. إنّ اكتظاظ الصفوف الدراسية بأعداد كبيرة من الطلبة من شأنه اعاقة عملية التدريس ويُصعب من قدرة المعلمين والمدرسين على ايصال المعلومات العلمية للطلاب ويقلل من نسبة التفاعل داخل الصف.

من الحلول المعتمدة من قبل منظمة اليونسكو لمواجهة الاكتظاظ تعميم نظام التعليم الالكتروني كتعويض عن الدوام الحضوري لتقليل الفاقد التعليمي وذلك عبر بعض التطبيقات والمنصات الالكترونية. ورغم أن الدول تتباين وتختلف من حيث مدى جاهزيتها من حيث التكنولوجيا وطبيعة الآليات المتبعة في التعليم عن بعد

ومقدار الإنفاق عليه، خاصة في ظل ما تعانيه الكثير من الدول من فجوة رقمية. اعتمد العراق على التعليم عن بعد من خلال بعض التطبيقات والمنصات الالكترونية إضافة إلى توفير برامج تلفزيونية خلال فترة جائحة كورونا، إلّا أنّ النظام الالكتروني والدراسة عن بُعد لم تكن كافية لتزويد الطلاب بالمعلومات والمعرفة المطلوبة، على الرغم كل الجهود المبذولة في التعليم عن بعد إلا أننا لم نتمكن من خلق بيئة تعليمية عبر المنصات والتطبيقات المعتمدة، فالكثير من المواد العلمية ولكافة المراحل الدراسية تحتاج إلى الجانب العملي والتطبيقي والى التفاعل إضافة إلى عدم قدرة جميع الطلاب اكتساب المعلومات والتعلم في الوقت ذاته نظرا لتباين مستوياتهم العلمية وقدراتهم الادراكية فهناك طلاب يحتاجون شرح أكثر وإجابة على أسئلة أكثر وأوسع من غيرهم. التعليم الالكتروني لم يعط نتائج مرضية؛ لغياب المعرفة التقنية لدى الكثير من الطلاب والمدرسين خاصة أنها كانت تجربة جديدة، مع صعوبات جمّة، أبرزها الانقطاعات المستمرة للكهرباء وسوء شبكة الانترنيت اللذين ازدادا سوءاً نتيجة الضغط والاستخدام المتزايد لهما خلال فترة الاغلاق.

إضافة إلى ضخامة عدد الطلاب في كل صف دراسي الأمر الذي جعلها تقضي معظم الوقت في تقديم المحاضرات وتحميلها وارسالها للطلاب والإجابة عن أسئلتهم، إذ يبدأ يومهم الدراسي منذ الصباح وينتهي في المساء، ما سبب لها وللكثير من المدرّسين ارهاقاً شديداً خاصة الذين لديهم عائلات وأطفال في سن الدراسة.

إنّ اعتماد الدراسة عن بُعد في البلدان المتطورة تكنولوجيا أو التي تملك بنية تحتية رقمية جيدة وشبكات انترنيت سريعة من شأنه خدمة العمليَّة التعليمية لكن بالنسبة لدولة كالعراق تعاني من ضعف في امدادات الكهرباء وضعف البنية التحتية وبطء سرعة الإنترنت التي تفاقمت على أثر الاستخدام المتزايد والمستمر في فترة الاغلاق، فقد كان الأمر صعباً جدًا، ما أدى إلى حرمان العديد من الطلاب من استخدام التكنولوجية لغرض الدراسة عن بُعد والتواصل مع المدرسة والجامعة فالكثير منهم لم يتمكنوا من امتلاك أجهزة الاتصال والحواسيب والكتب والبرمجيات والمهارات، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بشبكات الانترنيت في الكثير من الأماكن.

إنّ فعالية التعلُّم عن بُعد ترتبط بما يتوفر في منزل الطالب أو التدريسي من أدوات ووسائل كالإنترنت والأجهزة الرقمية ومشاركة الآباء والأمهات، لا سيما بالنسبة للأطفال الأصغر سنًا.

وفيما يخصّ المؤسسات التعليمية في العراق وجدت هيومن رايتس ووتش أنّ المدارس كانت عندما بدأ تفشي الوباء غير مستعدة جيداً لتوفير التعليم عن بعد لجميع الطلاب. نظراً للتلكؤ عن معالجة التمييز وعدم المساواة في أنظمتها التعليمية، أو تأمين الخدمات الحكوميَّة الأساسية مثل: الكهرباء في المنازل، أو تيسير الوصول إلى الإنترنت بتكلفة منخفضة. ووفقا لذلك فقد كشفت الكثير من المؤسسات التعليمية ضعفاً كبيراً في قدرتها على مواكبة المستجدات سواء في عالم الكوارث والأوبئة، أو في العالم الرقمي.

ولتحسين بيئة التعليم الالكتروني وتحسين استعداد المدارس بدأت وزارة التربية تنشغلُ بموضوع الذكاء الاصطناعي، إذ شجَّعت على اشراك الطلبة الموهوبين في «تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت ولغة سكراتش « لطلبة المدارس ضمن مبادرة المليون مبرمج من خلال اختيار مجموعة من الطلبة للمشاركة، ومواكبة للبرمجة الإلكترونية وزيادة للوعي المجتمعي أمام الذكاء الاصطناعي.

أطلقت وزارة التربية بوابة التعليم الرقمي، في العام الدراسي 2023 بحضور أعضاء الفريق المختص بتنفيذ المشاريع الإلكترونية في المديرية العامَّة للتخطيط التربوي والتلفزيون التربوي. كما تصدرت الفرق المدرسيَّة العراقيَّة في البطولة العربيَّة الـ(14) للروبوتات والمقامة في قطر وضمَّ الفريق العراقي مدارس الموهوبين والمتميزين، حيث حصلت فرق محافظة البصرة وواسط والأنبار على المراكز الأولى كأفضل حل إبداعي وأفضل مكتشف وجائزة المبتكر الواعد، من بين (15) دولة عربية مشاركة في البطولة التي هدفت إلى تنمية روح الابداع ومهارات العلوم الهندسية والالكترونيات والبرمجة والذكاء الاصطناعي وتبادل شغف الابتكار في تصميم الروبوتات التعليمية.

وفي هذا العام أيضاً تم ادخال نظام EMIS في العراق دخل أغلب مديريات التربية الذي سيتم تطبيقه واستخدامه من قبل إدارات المدارس الذي هو نظام معلومات تم تصميمه لإدارة المعلومات في نظام التعليم، إذ إنه مستودع لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وإعداد التقارير التي تعكس واقع المنظومة التربويَّة، بما في ذلك المدارس والطلبة والمعلمين والموظفين. ويعدّ نظام المعلومات التربوي (EMIS) أداة هامة وأساسية لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق الأهداف الاستراتيجيَّة للتعليم مثل التعليم للجميع.هو برنامج يتنصب على حاسوب ويدوّن فيه كل ما موجود بالمدرسة من أعداد الطلاب والصفوف والشعب والدرجات وتسجيل غياباتهم وأعداد المعلمين ومعلوماتهم والنشاطات التي يقومون بها وغياباتهم والبنية التحتية والمواد وتشمل دورة حياة نظام الإيميس (EMIS) العمليات التالية على التوالي:

أ ـ جمع البيانات: وتشمل تصميم أدوات جمع البيانات، ثمّ عملية جمع البيانات وتوزيعها من وإلى المؤسسات التربويَّة.

ب ـ معالجة البيانات: حيث يتم تنظيم ومعالجة وتنقيح البيانات.

ت ـ تحليل البيانات: وتشمل عمليات تجميع البيانات وإجراء الحسابات اللازمة، ثمّ تفسير البيانات.

ث ـ إنشاء التقارير المتعلقة بالبيانات: حيث يقوم النظام بنشر وتوزيع المعلومات للجهات ذات العلاقة وحسب الطلب.

جدول (9-1) معدّل الاكتظاظ في المراحل الدراسة المختلفة

المرحلة	الحاجة إلى المعلمين	معدّل الاكتظاظ
رياض الأطفال	3,199	25
الابتدائية	66,353	45
الثانوية	18,191	40
المجموع	87,743	

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

3. معدّلات الالتحاق بالمدارس للعام الدراسي

أ ـ مرحلة رياض الأطفال

شهد الالتحاق بمرحلة برياض الأطفال نوعاً من الزيادة خلال العام الدراسي (2022 -2023) مقارنة بالعام الدراسي (2021 -2022)، فارتفع من 150,158 تلميذاً إلى 172,716 تلميذاً وسجل معدّل الالتحاق معدّل نمو موجب بلغ (15.023 %) كما يشير معامل التكافؤ إلى عدم وجود تفاوت بين الجنسين في مرحلة رياض الأطفال خلال العام الدراسي (2023) اذ بلغ مؤشر التكافؤ 1.04، الا أن هذا التفاوت يأخذ بالاتساع في المراحل الدراسية اللاحقة.

ب ـ المرحلة الابتدائيَّة

شهد الالتحاق بالمرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي (2022 -2023) زيادة طفيفة مقارنة بالعام الدراسي (2022 -2023)، فبلغ مجموع الطلبة (6,368,094) تلميذ مقارنة بالعام الدراسي (2021 -2022)، الذي بلغ مجموع الطلبة فيه (6,314,551) وسجل معدّل الالتحاق بين العامين معدّل نمو موجب بلغ (0.85 %).

وبلغ معامل التكافؤ في المرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي (2023)، إذ بلغ مؤشر التكافؤ 0.94، ما يشير إلى استمرار التكافؤ في التعليم بين الجنسين إلى المرحلة الابتدائية رغم التراجع الطفيف مقارنة بمرحلة رياض الأطفال.

جدول (9-2) أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكوميَّة خلال العامين الدراسية (2021-2022)

نوع التعليم	السنة	2022	2023	التغيير	معامل التكافؤ
رياض الاطفال	ذكور	73,603	85,845	16.63	
	إناث	76,555	86,871	13.48	
	المجموع	150,158	172,716	15.023	1.04
الابتدائي	ذكور	3,260,927	3,300,173	1.20	
	اناث	3,053,624	3,067,921	0.47	
	المجموع	6,314,551	6,368,094	0.85	0.94
	ذكور	2,058,365	2,063,331	0.24	
الثانوي	اناث	1,814,393	1,917,337	5.67	
	المجموع	3,872,758	3,980,668	2.79	0.88
	ذكور	19,640	80,374	309.24	
المهني	اناث	10,373	21,356	105.88	
	المجموع	30,013	101,730	238.95	0.27
المعاهد الفنية	ذكور	7,346	7,189	-2.14	
	اناث	4,680	4,908	4.87	
	المجموع	12,026	12,097	0.59	0.64

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

ت ـ المرحلة الثانويَّة

شهد الالتحاق بالمرحلة الثانوية خلال العام الدراسي (2022 -2023) زيادة طفيفة مقارنة بالعام الدراسي (2022 -2023)، فبلغ مجموع الطلبة (3,980,668) تلميذ مقارنة بالعام الدراسي (2021 -2022)، الذي بلغ مجموع الطلبة فيه (3,872,758) وسجل معدّل الالتحاق بين العامين معدّل نمو موجب بلغ (2.79 %)، حيث تبدأ الاناث بالتسرب بعد المرحلة الابتدائية بمعدّل أعلى من الذكور، بالمقابل نجد أن معدّل التحاق الذكور ينخفض بشكل ملحوظ في المرحلة الثانوية وتميل الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية إلى الانخفاض بشكل ملحوظ الفرع في الفرع العلمي انخفض معامل التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية إلى (0.88)، ما يشير إلى اتساع نسبة التفاوت بين الجنسين مع التقدم في المراحل الدراسية، إذ يتدخل الموروث الاجتماعي عند البعض يفرض مجموعة من الممارسات كالزواج المبكر، ومنع المرأة من الخروج من المنزل والعنف الأُسري ليحدَّ من استمرار المرأة في مراحل التعليم ما بعد الابتدائي وخصوصا في الأقسام الدراسية ذات الصلة بسوق العمل كالتعليم المهني والمعاهد الفنية، إذ انخفضت نسبة التكافؤ في التعليم المهني إلى (0.27) وفي المعاهد الفنية إلى (0.27).

- **أعداد الأبنية المدرسيَّة**

بلغ عدد المدارس الحكوميَّة المستمرة والمنجزة لعام 2023 ضمن المنهاج الاستثماري وبرنامج تنمية الأقاليم (6706) مدارس. توزعت المدارس المستمرة والمنجزة بين المحافظات، ضمن المنهاج الاستثماري، وبرنامج تنمية الأقاليم جاءت بغداد بالمرتبة الأولى وبلغ عدد مدارسها (1023) وجاءت النجف بالمرتبة الأخيرة وبلغ عدد مدارسها (138) ويمكن ملاحظة ترتيب بقية المحافظات من الجدول.

أما عدد المدارس الأهليَّة الابتدائية والثانوية فبلغ (2884) مدرسة، احتلت بغداد المركز الاول بواقع (902) مدرسة أهلية، تلتها البصرة بواقع (566) مدرسة، ثم جاءت ذي قار ثالثا بواقع (238) مدرسة أهلية، فيما جاءت ميسان بالمرتبة الأخيرة في عدد المدارس الأهليَّة بواقع (27) مدرسة فقط.

وبلغ عدد المدارس المتلكئة (1000) و(31) مدرسة، بصمنها (844) مدرسة لمشروع وزارة التربية رقم (1). وبلغ مقدار العجز في الأبنية المدرسيَّة للمراحل (الابتدائي- والثانوي- والمهني) (8578) مدرسة. وكشفت الحكومة عن عدد المدارس المنجزة ضمن الاتفاقية الصينية، قد بلغ أكثر من 120 مدرسة، وقد اتفقت الحكومة العراقيَّة في عام 2020 مع شركتَين صينيتَين لبناء ألف مدرسة في كل محافظة، لمواجهة النقص الحاصل في الأبنية المدرسيَّة، إلا أن لجنة التربية النيابية أكدت في وقت سابق، أن نسب إنجاز تلك المدارس لم تتجاوز الـ 10 %. وأكدت أن «عدد الأبنية للمرحلة الأولى هو ألف مدرسة موزَّعة بين المحافظات بحسب ثلاثة معايير وهي النسبة السكانية لكل محافظة والمدارس الكرفانية والطينية والمدارس ذات الدوام المزدوج والثلاثي»، وأشارت إلى أن عدد المدارس المنجزة 30 مدرسة موزعة بين المحافظات، ومن المقرر أن يتم إنجاز بحدود (120 – 128) مدرسة نهاية هذا العام 2023.

- **المدارس الجديدة**

كشف مصدر حكومي عن عدد المدارس الجديدة التي تم الانتهاء من بنائها والتي تم ترميمها مرة أخرى لعام 2023. وقد تم الكشف عن البيانات التفصيلية للمحافظات المختلفة في العراق. وبحسب البيانات فقد تم بناء 721 مدرسة جديدة في عموم العراق وتم ترميم وإضافات 2201 مدرسة أخرى. تشير البيانات إلى أن بغداد هي أولى المحافظات بعدد المدارس الجديدة، حيث تم بناء 82 مدرسة جديدة وتم ترميم وإضافات 583 مدرسة أخرى. بينما كانت محافظة نينوى في المرتبة الثانية بعدد المدارس الجديدة، حيث تم بناء 105 مدرسة جديدة وتم ترميم وإضافة 207 مدارس أخرى. تشير البيانات أيضاً إلى أن محافظة كركوك كانت آخر المحافظات بعدد المدارس، حيث تم بناء 32 مدرسة جديدة وتم ترميم وإضافات 244 مدرسة أخرى.

ووصف المتحدث باسم الوزارة هذا العام بأنه (عام الأبنية المدرسيَّة)، حيث أعيد العمل بمشروع المدارس رقم 1، ولدينا تعاون مع الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء بما يتعلق بالمدارس النموذجية الصينية»، مشيراً إلى أن «الوزارة فتحت قناة اتصال بتوجيه من رئيس الوزراء مع صندوق العراق للتنمية، حيث سيتم إنشاء 1000 مدرسة إضافة إلى اتفاق مع هيئة الاستثمار الوطنيَّة لإنشاء عدد من المدارس الجديدة». وذكر، أن «هذا العام هو عودة العافية للأبنية المدرسيَّة»، موضحًا، أن «عام 2024 سيشكل التحدي الأبرز للأبنية المدرسيَّة» وبين السَّيِّد، أنه «من المقرر أن تدخل نهاية العام المقبل 1000 مدرسة للخدمة»، موضحا، أن «هناك متابعة وسحبا للعمل بحق الشركات التي تخفق في عملها».

ولفت إلى أن «الوزارة تحتاج إلى 10 آلاف مدرسة حتى يصبح الدوام أحاديا منتظما بجميع المحافظات»، مؤكدا «إنجاز ما يقارب ألف مدرسة وتأهيل نحو ألفي مدرسة خلال العام 2023». وأوضح، أن «مشروع رقم واحد الخاص بالوزارة تم انطلاق العمل به بعدما كان متوقفا منذ سنوات»، مشيرا إلى أن «مشروع الوزارة رقم واحد سنتسلم خلاله 600 مدرسة». ولفت إلى أن «نهاية العام 2024 ستستلم الوزارة عددا كبيرا من المدارس ضمن القرض الصيني»، مؤكدا أن «صندوق التنمية ستكون الحصة الأكبر منه لوزارة التربية، حيث سيتبنى إنشاء نحو 5 آلاف مدرسة سيتم الإعلان عنها قريبا». وبيّن أن «هناك تعاونا كبيرا من الحكومة والمحافظات بخصوص البنى التحتية الخاصة بوزارة التربية»، مضيفا: إنه «سيتم إنجاز ما يقارب 2500 مدرسة في نهاية العام 2024». وأكد أن «حل مشكلة جميع الأبنية المدرسيَّة سيتم في نهاية العام 2025.

تكتظ غالبية المدارس الحكوميَّة بالطلاب، ما يدفع الكثير من العائلات المقتدرة إلى إلحاق أطفالها بالمدارس الأهليَّة، هرباً من مشكلات عدة مثل الدوام المزدوج، وتدني المستوى التعليمي لدى بعض المدارس، وعدم توفر البيئة التعليمية المناسبة، ونقص الكوادر التعليمية والكتب، وتبين أن «العائلات تدفع ما بين 700 إلى 1500 دولار للطالب الواحد بحسب المرحلة الدراسية، وهذا المبلغ يمكن أن توفره أكثر من 30 في المائة من العائلات العراقيَّة ذات الدخل المتوسط، كونه يسدد على شكل أقساط، وليس دفعة واحدة».

وتوزعت أسباب العجز في الأبنية المدارس في مختلف المحافظات، بين الفساد والإهمال المتراكم ومعوقات أخرى، فهناك أموال طائلة صُرفت منذ 2003 حتى هذه اللحظة على مشاريع أغلبها لم تُنجز وبعضها كانت مشاريع وهمية لا أكثر.

التزايد الكبير في عدد الوافدين إلى المدارس من التلاميذ» كما أن هناك ما يقرب من 2000 مدرسة آيلة للسقوط، فضلا عن التلكؤ في عمل المؤسسة التعليمية بدأت تأثيراته تتفاقم بتأثير النقص الكبير في عدد المدارس، والاضطرار إلى اعتماد نظام الدوام المزدوج فيها، وعدم تجهيزها بمستلزمات الكتب والمقاعد وغيرها، يشار إلى أن إدارات المدراس طبقت أنظمة تقسيم الدوام إلى ثنائي وثلاثي من أجل استيعاب أكبر عدد من الطلاب، بسبب النقص في المباني الذي لا يتماشى مع عدد الطلاب.

وشخصّت وزارة التخطيط، المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع المدارس في العراق، وكانت في اغلبها مشاكل تعاقدية، وفنية ومالية، فضلاً عن تجاوز الأهالي على بعض الأبنية. وأوصت وزارة التخطيط، بإعادة النظر بأساليب التعاقد، وتحديد أسباب تأخر الشركات في تنفيذ المقاولات، مع اجراء تقييم مستمر للمشروع، والتنسيق مع الجهات الأمنيَّة لحماية المشاريع والكوادر المنفذة، مع تشكيل لجان مشتركة من الجهات المستفيدة لحسابِ نسب الاندثار والخسائر الماليَّة نتيجة توقف المشاريع لفترات طويلة، فضلا عن اتخاذ الاجراءات المناسبة بحق الشركات المتلكئة.

جدول (9-3) أعداد الأبنية المدرسيَّة لعام 2023

المحافظة	المدارس القديمة	الجديدة	الترميم
بغداد	1023	82	583
نينوى	671	105	207
ذي قار	641	130	80
صلاح الدين	565	61	122
البصرة	471	24	15
الأنبار	468	79	169
بابل	465	49	111
الديوانية	441	12	138
كركوك	386	32	244
المثنى	347	19	56
واسط	338	28	134
ميسان	280	44	64
ديالى	264	17	44
كربلاء	208	22	155
النجف	138	17	79
الأهليَّة	2884	0	0
المجموع	9590	721	2201

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

- **الفاقد التعليمي في العراق**

تعبّر نسبة الفاقد التعليمي أو الهدر الدراسي (التسرب والرسوب) تعبيراً عن مستوى الكفاءة الوظيفية للنظام التعليمي، ووفقًا لبيانات قسم الإحصاء في المديرية العامَّة للتخطيط التربوي الخاصة بالعام الدراسي (2022-

2023) وحسب مديريات التربية في بغداد والمحافظات فقد شهدت نسبة الفاقد التعليمي ارتفاعاً ملحوظاً في كلا من الدراستين الابتدائية والثانوية خلال هذا العام مقارنة بالعام الدراسي الماضي (2021-2022) وبخاصة في كل من محافظات الوسط والجنوب ومحافظة نينوى والأنبار كما يتضح من الجدول رقم (9-4) والرسم (9-1).

أسهم ارتفاع نسبة الفاقد التعليمي (التسرب والرسوب) في العراق الذي نجم عن عقود من الصراع وغياب الاستثمارات ما أضعف النظام التعليمي وأعاقت بشدّة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، فقد أدى التدهور في الأوضاع السياسيَّة والاجتماعيَّة وتراجع جودة التعليم، فضلاً عن عدم فاعلية الآليات والسبل الحديثة للحد منها، إلى تفاقم هذه الظاهرة واتساعها في البلاد، وقد كشف تقرير صادر عن اليونيسيف في عام 2021 عن وجود 3.2 ملايين طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس.

شهدت محافظة نينوى أعلى نسبة من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية والثانوي، إذ بلغت نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 14.25 ونسبة الرسوب 15.80، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 9.07 ونسبة الرسوب 10.45 بالمئة تليها محافظة البصرة التي بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 9.35 ونسبة الرسوب 11.16، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 9.47 ونسبة الرسوب 7.59 بالمئة.

تلتها بغداد -الرصافة الثانية التي بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 8.20 ونسبة الرسوب 9.19، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 9.37 ونسبة الرسوب 9.38 بالمئة ثم محافظة بابل التي بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 8.55 ونسبة الرسوب 3.41، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 6.49 ونسبة الرسوب 8.92 بالمئة، ثم تأتي بقية المحافظات بحسب التأشيرات في الجدول رقم (9-3)

وللفاقد المدرسي أسباب عدّة أهمّها:

- النقص الحاد في الأبنية المدرسيَّة وازدواج دوام المدارس الثنائي والثلاثي واكتظاظ الطلاب في الصف الدراسي.
- تدهور الوضع الاقتصادي لكثير من العائلات العراقيَّة وعدم قدرتها على تحمل أعباء مصاريف أبنائها الدراسية أسهم بالتسرب المدرسي ليتجه الطلاب في سن مبكّرة إلى سوق العمل لمساعدة عائلاتهم.
- عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي للعراق وسيطرة تنظيم الدولة على مساحات واسعة من المحافظات الشمالية والغربية أدى إلى توقف الدراسة فيها ما يقرب من 3 سنوات.

لم يكن توجّه الوزارة لتطوير المناهج الدراسية قبل 5 سنوات وما تضمنته من صعوبة، ملائما لوضع العراق، لا سيما أن البلاد تعاني من عدد كبير في العطل الرسمية التي تعطل المسيرة التعليمية، بما يؤدي في المحصلة إلى تكثيف المادة الدراسية تجنبًا للمساءلة الحكوميَّة عند عدم إكمال الكوادر التدريسيَّة للمناهج المقررة، وهو ما أدى إلى تسرب الطلاب من المدارس، وأن تطوير المناهج التربويَّة وعدم استقرارها في السنوات الماضية لم يكن متوازيا مع المتطلبات التي كان على وزارة التربية تنفيذها، ومن أهمها تطوير الكوادر التعليمية وتأهيلها للمناهج الدراسية الجديدة.

وفيما يتعلق بعمالة الأطفال، «إن قانون العمل النافذ يمنع عمل الأطفال دون سن 18 عاما، إلا أن الواقع خلاف ذلك من خلال مشاركة مئات آلاف الأطفال في سوق العمل في المناطق الصناعية والتجارية دون أي رادع قانوني».

إنّ الوضع الاقتصادي يعدّ العامل الأول في التسرب المدرسي لا سيما أن الإحصاءات تؤكد أن ما يقرب من 12 مليون عراقي ضمن خط الفقر، وذلك أدى إلى ترك آلاف الأطفال للمدارس في العامين الأخيرين.

إنّ عدم قدرة العائلات على تحمل أعباء التعليم وتوفير القرطاسية ووسائل النقل أسهم في تضخم أعداد المتسربين من المدارس، ضعف التحفيز أو البيئة المدرسيَّة غير الجذابة وجزئيا بسبب ضعف اهتمام الأسرة وضعف الإمكانية المادية لها، والرسوب المتكرر، وعدم تلبية المناهج وطرق التدريس غير الملائمة لميول الطلبة وهواياتهم. وارتفاع معدّلات الفقر وما ترتب عليه من ضعف اهتمام الأسر بالتعليم وتشجيع الأطفال على ترك المدارس والعمل لإعانة رب الأسرة وهذا ما يفسّر انتشار مظاهر عمالة الأطفال والتسول وارتفاع معدّلات الجريمة والانحراف والمخدرات. كما تعود أسباب التسرب إلى ضعف النظام التعليمي في المدارس الابتدائية وعجزه عن تحقيق الأهداف التربويَّة، وكنتيجة الحروب وغياب الأمن والذي أدى إلى الهجرة القسرية، وازدياد نسب الأطفال اليتامى وفقدان الرعاية الأبوية.

وفقاً لليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي، فإنّ أعلى معدّلات التسرب هي بين الإناث حوالي 12٪ مقابل 6٪ من الذكور. وهذا ما يفسر انخفاض معدّل التكافؤ في المرحلة الثانوية والمتوسطة.

- **كورونا يزيد التسرّب من الدراسة**

وبالنظر إلى الشكل في أدناه يتبين لنا تزايد أعداد الطلاب الذين تركوا التعليم خاصة في العام الدراسي 2020-2021 والذي كان لفايروس كورونا الأثر الكبير فيها.

إنّ نسبة ترك أو تسرب الإناث من الدراسة هو أعلى من الذكور إذ بلغت (11.4) للإناث مقارنة بـ (5.4) للذكور أي ما يزيد عن ضعف النسبة. وطبقا لمنظمة (اليونسكو) فإنّ إغلاق المدارس على نطاق واسع قد ينتج عنه مخاطر مدمّرة خاصة بالنسبة للفئات الهشة لاسيّما الفتيات، إذ تزيد احتمالية خروجهن من المدرسة على الأرجح بمعدّل مرتين ونصف مقارنة بالذكور.

تتحمل النساء والفتيات في المجتمع العراقي أعباءً كثيرة خارج نطاق قدرتها فالظروف والأوضاع تجبرهن على القيام بالكثير من الأمور المنزلية لينعكس ذلك على مسار تطورهن العلمي والوظيفي. و«في ظل فقدان الكثيرين لوظائفهم وأعمالهم نتيجة الاغلاق والحظر، أُجبرت الكثير من العائلات بناتها على الزواج للتخفيف من الأعباء الماليَّة خاصة وأن الكثير منهن لم يكن بمقدورهن مواصلة الدراسة عن بُعد لعدم توفر الظروف الملائمة أمامهن بالمقارنة نسبياً مع الذكور، والكثير منهن لم يكن أمامهن خيار، فأما الزواج في سن مبكرة أو البقاء في البيت وتحمل الكثير من الضغوطات والحرمان».

ظهر معدّل الاِلمام بالقراءة والكتابة للطلاب في سن العاشرة التراجع في معدّلات معرفة القراءة والكتابة

بعد كوفيد 19واعتماداً على نتائج المسح الذي أجرته اليونسيف لتقييم مهارات القراءة في الصفوف الأولى يظهر أن الغالبية العظمى من الطلاب العراقيين في الصفين الثاني والثالث الابتدائي لم يستوعبوا المواد الملائمة لأعمارهم. كما خلص مسح آخر أجرته منظمة اليونيسف عام 2022 إلى أن 75 % فقط من الأطفال في المدارس الابتدائية وأقل من 50 % في المدارس الثانية قد أتمّوا فعلياً الدراسة.

وفقاً للعديد من التقارير الصادرة عن منظمة اليونسيف فإنّ التسرب من الدراسة يجعل من تعويض الوقت الضائع في فترة الجائحة أمرا صعبا بالنسبة للكثيرين، ما سيزيد من الفجوة العلمية والمهارات والمعرفة لديهم مقارنة بمن سبقوهم في تلك المراحل الدراسية، والأمر يتفاقم مع الطلاب الذين يعانون من مشاكل في الاستيعاب والفهم ما يعرّضهم للتخلف بكثير عن أقرانهم إلى درجة أنهم يتسربون من الدراسة في النهاية.

وأظهر البنك الدولي ضمن إحدى دراساته في العام 2022 إن قسماً من طلبة العراق كانوا متخلفين كثيراً عن نظرائهم حتى قبل تفشي جائحة كورونا، من حيث تنمية رأس المال البشري. وبحسب ما يتوقعه البنك الدولي فإنّ الطالب في العراق سيحقق 41 % فقط في المتوسط من قدراته الإنتاجية حين يكبر أو يصل إلى مراحل دراسية أعلى.

إلا أن هنالك تباينًا مكانيًا للتوزيع النسبي لتاركي الدراسة في محافظات العراق، إذ استأثرت محافظة نينوى بأعلى نسبة للتسرب بلغت (14.18) يليها في الأهميَّة النسبية محافظة بابل بنسبة (10.43) ثم محافظة البصرة بنسبة (8.31). وتُعزى أسباب هذه الزيادة في نسب التسرب إلى ضعف الأمن الاقتصادي وتدهور الوضع السياسي في العراق بنحو عام وفي تلك المحافظات على وجه الخصوص، ويرتبط تزايد نسب التسرب الدراسي بتزايد الفقر وتدهور أوضاع المعيشة، فمع وصول نسبة الفقر إلى (31.7 %) نهاية عام 2022 مقارنة بـ(22 %) نهاية عام 2019 فاقم من أوضاع التعليم وساهم بدوره في تسرب الكثير من الطلاب. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً من خلال تراجع عدد الطلاب المتخرجين من الثانوية للعام الدراسي 2020-2021 مقارنة في الأعوام السابقة الأمر الذي يظهر مدى تأثر دراسة الكثير من الطلاب بجائحة كورونا. تناقصت أعداد خريجي الثانوية في العراق بعد جائحة كورونا، إذ أن تزايد الفقر من شأنه زيادة قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يظهر مدى هشاشة المجتمع، ففي ظل قيم ونسب تلك المؤشرات التي يظهرها الشكل أدناه، بإمكاننا التعرف على مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وأوضاع الفقر فيه. ففي عام 2022 وفي ظل جائحة كورونا فإنّ أكثر المؤشرات ضمن هذا الدليل والتي أخذت مساراً متزايداً تمثلت في التحصيل الدراسي والتخلص من الفضلات وتأمين ماء الشرب والالتحاق في التعليم، ليظهر من خلال ذلك العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم والتي أصبحت متجذّرة في المجتمع العراقي قبل جائحة كورونا وبعدها.

جدول (9-4) نسبة الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية والثانوية خلال الأعوام 2022-2023

السنة		2022				2023				معدّل التغير %			
المرحلة		الابتدائية		الثانوية		الابتدائية		الثانوية		الابتدائية		الثانوية	
المديرية		رسوب	تسرب	رسوب	تسرب	رسوب	تسرب	رسوب	تسرب	رسوب	تسرب	رسوب	تسرب
نينوى		15.8	14.3	10.45	9.07	19.3	3.6	21.6	4.2	22	-67	71	-31
تكريت		3.42	3.67	1.21	1.9	9.3	1.3	13.8	1.2	172	-69	368	-20
كركوك		3.64	2.66	5.35	3.25	4.7	1.7	22.5	3.6	29	-26	471	10
ديالى		2.57	0.93	1.7	2.31	22.8	0.5	20.1	1.2	787	-17	716	-43
رصافة 1		4.34	3.37	4.2	4.62	8.6	2.7	16.8	3.5	98	-15	290	-26
رصافة2		11.16	9.35	7.59	9.47	15.5	3.7	23.9	4.6	39	-51	146	-44
رصافة 3		3.01	4.31	6.27	6	14	3.9	30.2	6	365	-14	795	0
كرخ 1		1.67	3.39	2.77	2.74	10.8	3.2	18.8	4.7	547	-11	960	117
كرخ 2		2.51	4.73	3.95	5.29	15.8	3.2	22.7	4	529	-61	747	-51
كرخ 3		1.94	3.62	4.17	4.91	17	3.6	29	5.7	776	-1	1280	41
الأنبار		6.72	6.1	4.14	3.21	21.2	4.5	17.6	1.6	215	-24	200	-24
بابل		3.41	8.55	8.92	6.49	10.7	6	20.2	4.3	214	-75	331	-64
كربلاء		5.9	4.81	5.88	5	17	3.3	27.7	3.5	188	-26	370	-25
النجف		7.42	5.58	6.46	5.26	15.5	4.3	16.9	4.3	109	-17	141	-13
الديوانية		2.36	3	4.72	5.49	11.7	2	22.5	3.6	396	-42	753	-80
المثنى		5.26	2.11	3.48	2.58	15.2	2.6	24.1	5	189	9	392	46
واسط		0.96	3.97	1.72	3.42	3.9	2.5	12.4	2.1	306	-153	1113	-138
ذي قار		4.85	3.49	3.74	6.36	4.6	1.7	15.2	1.9	-5	-37	236	-92
ميسان		3.85	3.92	3.45	3.28	14.9	1.8	21	4	287	-55	456	19
البصرة		9.19	8.2	9.83	9.37	13.3	2.6	22	3.9	45	-61	132	-60

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

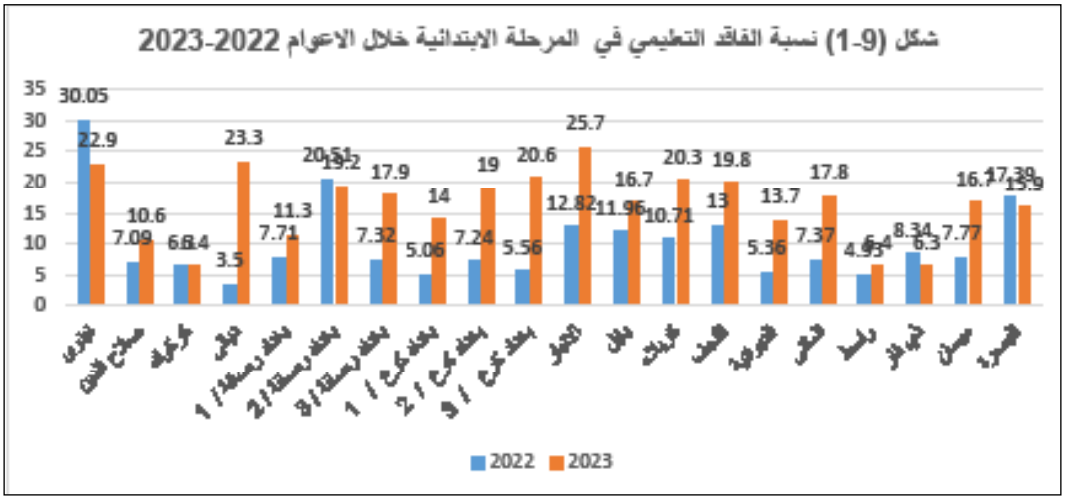

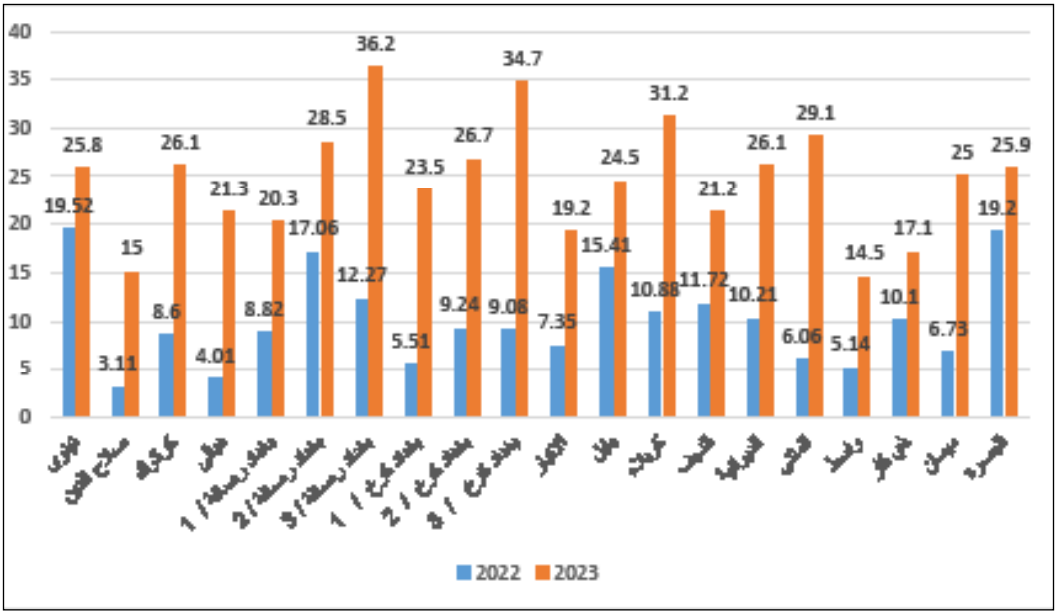

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

- **تحديات القطاع التربوي**

1-من أبزر المعوقات التي تواجه القطاع التربوي قلة تخصيصاته الماليَّة في الموازنة العامَّة وارتفاع نسبة الانفاق التشغيلي وبخاصة رواتب المدرسين والموظفين التي تتجاوز (90 %) بينما يتم تخصيص أقل من 10 % فقط من ميزانية الاستثمار في العراق لقطاع التعليم.

2- نقص أعداد الأبنية المدرسيَّة، فالعراق بحاجة ملحّة لما لا يقل عن 10 آلاف مدرسة لفك الدوام المزدوج في المدارس وبمعدّل عدد طلاب يتراوح بين 50-70 تلميذا في المدرسة الواحدة، مشيرا إلى أن العراق بحاجة لـ15 ألف مبنى مدرسي جديد لجعل الصفوف الدراسية مثالية من حيث عدد الطلاب ووفق المقاييس العالمية.

تتلخص نتائج التقرير بما يلي:

1 ـ النقص في البنية التحتية التعليمية يؤثر بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة بما يقارب 400 طالب مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات ومرافق واحدة.

2 ـ أزمة توفير الكتب وقدم المناهج ومحدودية التطوير المهني للمعلمين، والدعم غير الكافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم، والبرامج المحدودة للشباب المعرضين للخطر جميعها أثرت بصورة سلبية على التعليم.

3 ـ شبهات الفساد التي تؤثر سلباً على تقديم الخدمات العامَّة في العراق.

4 ـ ضعف الجاهزية الالكترونية ونقص في تنمية قدرات العاملين في معالجة وتحليل البيانات الإحصائية.

5 ـ محدودية دور التعليم المهني وتقادم التعليم التقني ونقص في تنمية قدرات التدريسين في التعليم المهني.

6 ـ ضعف الحوكمة الإداريَّة والتي تعود إلى ضعف الشراكة بين المؤسسات التربويَّة في القطاعين العام والخاص وضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات ونقص في تطبيق اللامركزية الإداريَّة بين المستويين المركزي والمحلي إضافة إلى ضعف آليات الرصد والتقويم.

- **مستلزمات النهوض بالقطاع التربوي**

لمواجهة التحديات الحالية والتطلعات المستقبلية لقطاع التربية في العراق يستلزم العمل بما يأتي:

1 ـ زيادة الاهتمام بالإنفاق الاستثماري مع منح الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط.

2 ـ توفير الحماية الاجتماعيَّة للأطفال. فمن أجل دعم الأسر التي لديها أطفال بشكل فعال وتعزيز الوصول إلى التعليم، من المهم اعتماد نهج يراعي الطفل ويضمن الشمولية، ويستهدف نقاط الضعف الأساسية التي يواجهها الأطفال.

3 ـ يجب تقييم المناهج الدراسية على أساس سنوي. في هذا الصدد، يمكن إجراء مسح واسع للحصول على آراء المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع فيما يتعلق بتوقعاتهم وملاحظاتهم. في ضوء ذلك وتوصيات الخبراء التربويين، يجب إعادة تحديد أهداف المنهج وإعداد منهج يلبي احتياجات المجتمع والدولة.

4 ـ يجب تحسين نظام الإشراف والتفتيش على نظام الامتحانات.

5 ـ يجب على الحكومة تعزيز رواتب العاملين في مجال التعليم لحمايتهم من الوسائل غير المعروفة لزيادة مدخلاتهم.

ثانياً: التعليم العالي في العراق في العام الدراسي 2022-2023

- **التحليل الكمِّي لمؤسسات التعليم العالي.**

1. عدد طلبة الجامعات

بدأ العام الدراسي الجديد 2022/2023 في 2 تشرين الأول-أكتوبر 2022 وأكدت الوزارة على التزام المؤسسات التعليمية بكامل أدائها الحضوري، وذكر فيها انطلاقاً من مسؤولياتها الأكاديمية والقانونيَّة فإنّ الوزارة وجامعاتها وكلياتها الحكوميَّة والأهليَّة التي تربو على أكثر من مئة مؤسسة وتضمُّ عددا من التدريسيين يفوق ثلاثة وخمسين ألفا وتحتضن أكثر من مليون طالب ماضية في برامجها وسياستها العلمية والتعليمية. وشهد العام الدراسي (2022-2023) زيادة ملحوظة في اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكوميَّة ضمن قناة القبول المركزي للدورين الاول والثاني، الذي بلغ (205,486) طالباً وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2021-2022) الذي شهد قبول (168,505) طالبا وطالبة، مسجلا معدّل نمو موجب بلغ (21.95 %)

كما شهد العام الدراسي (2022-2023) زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأهليَّة الذي بلغ (143,227) طالباً وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2021-2022) الذي شهد قبول (98,025) طالبا وطالبة مسجلا معدّل نمو موجب بلغ (46.11 %).

2-عدد الطلبة الخريجين

شهد العام الدراسي (2022-2023) زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكوميَّة، الذي بلغ (271,176) طالباً وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2021-2022) الذي شهد تخرج (166,086) طالبا وطالبة مسجلا معدّل نمو موجب بلغ (63.27 %)

كما شهد العام الدراسي (2022-2023) زيادة في أعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات الأهليَّة الذي بلغ (62,352) طالباً وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2021-2022) الذي شهد تخرج (52,657) طالبا وطالبة مسجلا معدّل نمو موجب بلغ (18.41 %)

3- التطورات الكميَّة لتعليم الجامعي الاهلي

شهدت الأهميَّة النسبية للتعليم الجامعي الأهلي، تطور ملحوظاً في العام الدراسي 2023 نتيجة لزيادة قدراتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة من الذين لم يجدوا فرصة للقبول في الجامعات الحكوميَّة؛ لأنّ معدّلاتهم لا تؤهلهم للدخول في الجامعات الحكوميَّة سواء من فئة الطلبة من ذوي المعدّلات المنخفضة أو من فئة الطلبة ذوي المعدّلات المرتفعة الذين لم يحصلوا على الكليات التي تتناسب مع طموحاتهم العلمية وبخاصة تخصصات المجموعة الطبية والهندسية.

ومن خلال بيانات الجدول الآتي نلاحظ التطور الكمّي للتعليم الجامعي الأهلي فقد ارتفعت إلى الأهميَّة النسبية للمقبولين في التعليم الأهلي من 36.78 % خلال العام الدراسي (2021 -2022)، إلى 54.21 % خلال العام الدراسي (2022-2023).

وشهد التوزيع الجغرافي للجامعات الأهليَّة نوعًا من التركز الجغرافي إذ تركز أكثر من 50 % من الجامعات الأهليَّة في بغداد، في أن تحقيق مبدأ الانصاف يقتضي توزيعًا أكثر عدالة لهذه الجامعات على مختلف المحافظات، لا سيما تلك التي تفتقر إلى التعليم الجامعي، ولكن بسبب الكثافة السكانية في مدينة بغداد وارتفاع حجم الطلب، وسهولة توافر خدمات البنية التحتية جعل الاستثمار في الجامعات الأهليَّة يتركز في بغداد التي تضم حاليا 31 جامعة أهلية، أما المحافظات الجنوبية فتضم 26 جامعة تتوزع بين (ميسان، ذي قار، البصرة، بابل كربلاء والنجف) أما بقية المحافظات تضم 26 جامعة تتوزع بين (السماوة، واسط، ديالى، الأنبار، نينوى، كركوك، صلاح الدين، وإقليم كردستان)

وتتفاوت الأقسام والتخصصات العلمية بين الجامعات الأهليَّة، لكن هنالك تخصصات تكون مشتركة بينها تتمثل بالعلوم الماليَّة والإداريَّة والقانون وعلوم الحاسبات وهندسة البرمجيات وبحوث العمليات، وفي الآونة الاخيرة تم الاهتمام بتخصصات العلوم الصرفة والطبية والصيدلانية والهندسية. ورغم هذا التوسع الكمي إلّا أن التعليم الأهلي يواجه مشكلة نقص الكوادر وبخاصة من أعضاء هيئة التدريس (كماً ونوعاً)، وعدم الاستقرار كل عام، وعدم القدرة للحصول على الجودة المطلوبة.

جدول (9-5) عدد المقبولين وعدد المتخرجين في جامعات العراق لعامي (2022 و2023)

السنة	حكومي	أهلي	حكومي	أهلي	الأهميَّة النسبية للمقبولين في التعليم الأهلي %	الأهميَّة النسبية للمتخرجين من التعليم الأهلي %
2022	168,505	98,025	166,086	52,657	36.78	24.07
2023	205,486	243,227	271,176	62,352	54.21	18.69
معدّل التغير	21.95	46.11	63.27	18.41	11.68	-22.34

المصدر: قسم الإحصاء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- **القبول المركزي**

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استمارة التقديم القبول المركزي الإلكترونية الخاصة بالجامعات للسنة الدراسية 2022/2023، في 4 أيلول (سبتمبر) 2022 وحثت الوزارة على اعتماد التقديم الإلكتروني المركزي إلى الجامعات والكليات الأهليَّة تأكيدا على السياقات القانونيَّة والاجرائية الخاصة بالتقديم والقبول الجامعي للعام الدراسي 2022/2023 عن طريق بوابة دائرة التعليم الجامعي الأهلي حصرا. وحذَّرت الوزارة من محاولات إيهام الطالب بالتقديم الورقي أو حجز المقاعد الدراسية أو الاستجابة إلى دفع الأجور الدراسية أو نسبة منها. وحدَّدت الوزارة ضوابط القبول المركزي في قناة التقديم العامَّة أو قناة ذوي الشهداء أن يكون الطالب من خريجي السنة الحالية أو الطلبة العراقيين الوافدين الحاصلين على الشهادة الإعدادية العراقيَّة أو ما تعادلها ومن مواليد 1998 وما بعده فيما يتوجب على خريجي الدراسة الإعدادية من الفرعين التطبيقي والاحيائي ملء خمسين اختياراً، وأن لا يقل عدد المعاهد فيها عن عشرة، فيما يملأ خريجو الفرع الأدبي ما لا يقل عن خمسة

وعشرين اختيارا ولا يقل عدد المعاهد فيها عن عشرة فيما حددت لخريجي فرع الفنون عشرة اختيارات لا يقل عدد المعاهد فيها عن خيارين. على أن يستمر تقديم الطلبة من خريجي الدور الأول والطلبة المشمولين بالدور الثاني إلى استمارة القبول المركزي عن طريق بوابة الدراسات والتخطيط والمتابعة) لغاية 4 تشرين الأول (اكتوبر) 2022 كما أعلنت الوزارة في الثاني من أيلول (سبتمبر) 2022 إطلاق استمارة التقديم الإلكتروني لقبول الطلبة الأوائل من خريجي المدارس المهنية للسنة الدراسية 2021/2022. وحدّدت دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة الطلبة الأوائل المشمولين بالتقديم للقبول في الكليات التقنية الحكوميَّة (الدراسة الصباحية) للسنة الدراسية 2022/2023 حسب خيارات الطالب للكليات والأقسام المناظرة لكل تخصص.

وأعلنت الوزارة نتائج القبول المركزي في 30 تشرين الثاني (أكتوبر) 2020 وتم قبول أكثر من مئتي ألف طالب في الجامعات للسنة الدراسية 2022/2023.وتضمنت النتائج المنشورة في الموقع الرسمي للوزارة وبوابة الدراسات والتخطيط والمتابعة قبول (197724) ضمن قناتي القبول العام والمباشر و(7616) ضمن قناة ذوي الشهداء و(146) ضمن قناة النخبة. وبلغت أعداد الطلبة المقبولين ضمن قناة القبول المركزي في المجموعة الطبية (7749) طالبا فيما أشرت الحدود الدُنيا لكليات الطب (99,29)، وطب الأسنان (98,71)، والصيدلة (98,29). ووصلت أعداد المقبولين في كليات الهندسة (23162) والعلوم (25690) والقانون (3571) والإدارة والاقتصاد (18041) والتقنيات الطبية والصحيَّة (1941) والتمريض (3176) والطب البيطري (2145) والزراعة (3594) والآداب (7018) واللغات (2613) والتربية والتربية الأساسية (39810) والمعاهد الطبية (13599) والمعاهد التكنولوجية (8468). ووجهت الجامعات إلى بدء إجراءات تسجيل الطلبة واعتماد بيانات نتائج القبول المركزي المنشورة في الموقع الرسمي للوزارة وبوابة الدراسات والتخطيط والمتابعة.

في الأول من تشرين الثاني(أكتوبر) 2022 أعلنت الوزارة نتائج القبول المركزي للطلبة الأوائل من خريجي فروع الدراسة المهنية أو ما يعادلها. وبلغت أعداد الطلبة المقبولين من هذه الفئة ألفا وسبعمئة وتسعة طلاب عملا بضوابط القبول وشروطه للسنة الدراسية 2022/2023.ووجهت الوزارة الجامعات المعنية باستكمال إجراءات تسجيل الطلبة المقبولين ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 2 تشرين الثاني (أكتوبر) 2022.

كما أعلنت أيضاً في اليوم نفسه نتائج قبول الطلبة من خريجي المعاهد ضمن قناة الـ 10 % الأوائل من خريجي المعاهد التابعة إلى الجامعات التقنية ووزارات التربية والنفط والثقافة والاتصالات والنقل والصحة ضمن قناة الـ 10 % الأوائل. وأوضحت دائرة الدراسات والتخطيط والتابعة أن الطلبة المقبولين من خريجي المعاهد في الدراسة الصباحية والمسائية للسنة الدراسية 2021/2022 وصلت أعدادهم إلى ألف وأربعمئة واثنين وأربعين طالبا. وتابعت أن الجامعات المعنية ستتولى استكمال تسجيل الطلبة المنشورة أسماؤهم في بوابة الدراسات والتخطيط والمتابعة استنادا إلى الضوابط الواردة في دليل اجراءات شؤون الطلبة وضوابط القبول وشروطه للسنة الدراسية 2022/2023.

في 16 تشرين الثاني (أكتوبر) 2022 قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي إعادة فتح بوابة التقديم إلى قناة التعليم الحكومي الخاص الصباحي (الموازي) وزيادة مقاعدها بنسبة 15 % من خطة القبول المركزي لاستيعاب الطلبة الذين لم يظهر قبولهم أو الذين لم يقدموا في وقت سابق. وتضمن القرار فتح بوابة التقديم

الإلكتروني للقناة المشار إليها أمام الطلبة من خريجي السنة الدراسية 2021/2022 حصرا وإتاحة الفرصة أمامهم للتقديم مجددا وزيادة المقاعد الدراسية بنسبة 15 % من مقاعد القبول المركزي للسنة الدراسية 2022/2023.

- **تطور التصنيف العالمي للجامعات العراقيَّة**

سجّل عام 2023 حضورَ الجامعات العراقيَّة الحكوميَّة والأهليَّة وتنافسها في عدد من التصنيفات العالمية ومن أبرزها:

1 ـ **تصنيف التايمز العالمي لعام 2022** الذي صنفت وقيمت ألفا وسبعمئة وتسعا وتسعين جامعة من 104 دولة حول العالم. وتضمنت النتائج المعلنة في موقع تصنيف التايمز حصول الجامعات العراقيَّة على مراتب تنافسية مؤشرة تمثلت بتحقيق ثماني جامعات نتائج مهمة على صعيد التنافس العالمي، فقد حصدت جامعة بابل المرتبة (601-800) وبعدها الجامعة التكنولوجية (801-1000) ثم جامعة الأنبار(1001-1200) فيما حلت جامعات بغداد والبصرة والكوفة والموصل والمستنصرية في المركز(+1501).

واعتمد تصنيف التايمز العالمي معايير رئيسة لتصنيف الجامعات تستند إلى تقييم وقياس مؤشرات الأداء في خمسة مجالات: التدريس (بيئة التعلم) 30 % والبحث (الحجم والدخل والسمعة) 30 % والاستشهادات (تأثير البحث) 30 % والنظرة الدوليَّة (الموظفون والطلاب والبحث) 7.5 % ودخل الصناعة (نقل المعرفة) 2.5 %.

2 ـ **تصنيف شنغهاي (Global Ranking of Academic Subjects)**: الذي ظهرت فيه جامعة بغداد ضمن تخصص الهندسة الكيماوية.

3 ـ **تصنيف (The Times)** الذي تتواجد فيه حاليا (8) جامعات.

4 ـ **تصنيف (QS)** الذي تتواجد فيه (5) جامعات.

5 ـ **تصنيف (Scimago)** الذي تتواجد فيه (22) مؤسسة.

6 ـ **تصنيف (Greenmetric)** الذي دخلت فيها (66)جامعة وكلية عراقيَّة.

7 ـ **تصنيف URAP** الذي تتواجد فيه (4) جامعات عراقيَّة ويضاف إليها تصنيف(Webometrics) الذي سجل حضور وتنافس تسع وثمانين جامعة وكلية عراقيَّة.

8 ـ **تصنيف (UI GreenMetric) للعام 2022**: حققت فيه ثلاث وسبعون جامعة وكلية عراقيَّة حكومية وأهلية مواقع تنافسية وسجلت نتائج نسخة هذا العام (تقييم ألف وخمسين مؤسسة تعليمية جامعية من 85 بلدا حول العالم وقد تمكنت الجامعات العراقيَّة من زيادة حضورها وتنافسها العالمي إلى ثلاث وسبعين مؤسسة بالقياس إلى نتائج النسخة الماضية للعام 2021 التي تضمنت (66) جامعة فقط. ويعتمد تصنيف (UI Greenmetric) على معايير البنى التحتية بنسبة (15 %) والطاقة والتغير المناخي (21 %) والنفايات (18 %) والمياه (10 %) والنقل (18 %) والتعليم والبحث (18 %) إضافة إلى الاستدامة

والبيئة والمساحات الخضراء واستهلاك الطاقة. جدير بالذكر أن جامعة الأنبار تصدرت الجامعات العراقيَّة في هذا التصنيف وحصدت المرتبة 146 عالميا.

9 ـ **تصنيف الويب ماتريكس العالمي (Webometrics)**: حققت أكثر من مائة جامعة وكلية عراقيَّة نتائج تنافسية ضمن نسخة النصف الأول من العام 2023. وتنافست (11993) مؤسسة جامعية حول العالم على وفق المؤشرات التي تقيس الحضور الافتراضي للجامعات عن طريق مواقعها وتأشير نسبة الوضوح (50 %) والشفافية (10 %) وقوة وتميز البحوث (40 %) وقد جاءت جامعة بغداد بالتسلسل (1561) ثم تلتها جامعات ديالى والمستنصرية والموصل وبابل والبصرة والقادسية والكوفة والتكنولوجية والأنبار والفرات الأوسط التقنية والجامعات والكليات العراقيَّة الأخرى التي أشرها الموقع الرسمي للتصنيف التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي في اسبانيا.

10 ـ **تصنيف Scimago العالمي لعام 2023** الذي أجرى تقييما لثمانية آلاف وأربعمائة وثلاث وثلاثين مؤسسة حول العالم. وأظهرت النتائج سبعا وأربعين مؤسسة عراقيَّة بينها ثمان وعشرون جامعة منها التكنولوجية وبغداد وبابل والمستنصرية. ويعتمد تصنيف Scimago على مؤشر مركب يجمع بين ثلاثة معايير مختلفة تستند إلى أداء البحث (50 %) ومخرجات الابتكار (30 %) والتأثير المجتمعي (20 %) ويتضمن كل مؤشر رئيس مؤشرات فرعية مثل عدد الأبحاث المنشورة ونوعية المجلات المنشور فيها وعدد الاستشهادات المرجعية ومعاملات التأثير النسبية فضلا عن اشتراطات تتعلق بالنشر لما لا يقل عن 100 بحث في قاعدة بيانات SCOPUS ضمن سنة التقييم.

11 ـ **تصنيف التايمز للتنمية المستدامة**: أشرت النتائج الرسمية زيادة في عدد الجامعات والكليات العراقيَّة التي حجزت مراكزها في تصنيف التايمز للتنمية المستدامة إلى 53 جامعة بعد أن كانت 44 في النسخة الماضية وتصدرتها جامعة البصرة التي احتلت المركز (401-600) عالميا ثم جامعة بابل (601-800) وجامعة بغداد (601-800) فيما حصدت جامعة المستقبل (801-1000) وجامعة الكوفة (801-1000). تجدر الإشارة إلى أن تصنيف التايمز البريطاني للتنمية المستدامة يعمل على تقييم 1,591 مؤسسة تعليمية من خلال تحقيق عدد من أهداف الأمم المتحدة من أصل 17 هدفا منها جودة التعليم والصحة والرفاهية والشراكات والصناعة والابتكار.

12 ـ **تصنيف التايمز للجامعات الآسيوية لعام 2023:** تضمنت النتائج الرسمية تقييما لستمائة وتسع وستين جامعة من إحدى وثلاثين دولة من بينها العراق حيث **تمكنتْ** ثمان جامعات عراقيَّة من تحقيق مراكز تنافسية في هذا التصنيف هي جامعة بابل في المركز 199 ثم الجامعة التكنولوجية في المركز 251-300 تلتها جامعة الأنبار في 301- 350 وجامعات بغداد والموصل والمستنصرية في المركز 501- 600 والبصرة والكوفة 601 آسيويا. جدير بالذكر أن تصنيف التايمز للجامعات الآسيوية يقيم الجامعات على وفق 5 معايير أساسية هي التعليم 25 % والبحث العلمي 30 % والاقتباسات 30 % والنظرة الدوليَّة 7.5 % ونقل المعرفة 7.5 %.

- **التغييرات الإداريَّة**

شهد العام الدراسي 2022-2023 عددا من التغيرات الإداريَّة في المواقع القيادية لكل من وزارة التربية والتعليم العالي، حيث جرت في بداية تشرين الثاني 2022 مراسم استلام وتسليم الحقيبة الوزارية لكل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي جرى تسلمها للدكتور نعيم عبد ياسر العبودي خلفًا للدكتور نبيل كاظم عبد الصاحب. كما تسلم وزير التربية الدكتور ابراهيم نامس الجبوري مهام عمله بشكل رسمي من سلفه علي حميد الدليمي، ضمن الحكومة الجديدة التي ترأسها رئيس الوزراء الحالي السَّيِّد محمد شياع السُّوداني.

وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات الإداريَّة المستمرة في الوزراء والقادة في العراق ترتبط بنتائج الانتخابات، إذ يجري تعيين الوزراء والقادة والمدراء الإداريين في المناصب العليا في الغالب وفقاً للمشاورات بين الأحزاب وقادة الكتل الأمر الذي يعكس البناء المؤسسي ومستوى الفاعلية لتلك المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة هاتين الوزارتين تختلف عن إدارة باقي الوزارات، لكونهما تحتاجان إلى توظيف أعلى الكفاءات وبخاصة بالنسبة لوزارة التعليم العالي لكونها الوزارة المعنية بمواكبة التقدم العلمي ونقل آخر التقنيات وتطبيقاتها، كما إنها مسؤولة عن رعاية الإبداع والمبدعين والنهوض بالبلد علميا إلى أعلى المستويات من خلال التعليم والبحث العلمي، والمهام الملقاة على عاتق الوزير كبيرة وجسيمة وهي مسؤولية ثقيلة بالفعل؛ لأنها تتعلق بجوانب متعددة، ومهامه تتوسع في ظل تكاثر مؤسسات التعليم العالي بعد أن أخذت تجمع بين التعليم الحكومي والأهلي وبمستويات تبدأ من الدبلوم التقني وتمتد إلى دراسات الدكتوراه في التخصصات كافة لكي تلبي الحاجة (الفعلية) للمجتمع، وفي ظل الازدياد الكبير في عدد تلك المؤسسات وانتشارها في عموم العراق أصبحت إدارة هذه الوزارة غاية في التعقيد في ظل تواضع التخصيصات الماليَّة التشغيلية والاستثماريَّة للتعليم من الموازنة الاتحاديَّة ما وضع نسبة تخصيصات التعليم في مستويات متدنية لا تكفي للإيفاء بالالتزامات أو للتوسيع. إن مقياس نجاح أي وزير في وزارة مثل التعليم العالي لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاختيار الدقيق للقيادات الجامعية من رؤساء الجامعات وعمداء المعاهد والمراكز والكليات، فَهُم ليسوا موظفين اعتياديين وإنما يجب اختيارهم من الكفاءات العلمية التي تتوفر فيها الشروط الموضوعية لتولي هذه المناصب المُهمَّة لغرض قيادتها للوصول إلى الأهداف التي تتبناها الوزارة.

- **التعاون الدولي**

شهد عام 2023 عددًا من مجالات التعاون الدولي من خلال التعاون مع المنظمات الدوليَّة والمشاركة في البرامج والمسابقات العلمية الدوليَّة ونستعرض فيما يأتي أهم تلك النشاطات:

1. مجالات التعاون مع منظمة اليونسكو

أ- بالتعاون مع وزارة التربية العراقيَّة وبدعم من الاتحاد الأوروبي أسهم برنامج اليونسكو المعني بالتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، في تعزيز التعليم المهني وقابلية التوظيف في البلاد من خلال التركيز على خمس مدارس «تجريبية» في أربيل والموصل وبغداد وكربلاء والبصرة، وَسعتْ هذه المبادرة إلى تحويل هذه المؤسسات إلى مراكز للتميز المهني. واستجابة لدعوة مديرية التعليم المهني للحصول على دعم إضافي، قامت

اليونسكو بتوسيع مساعدتها إلى ما هو أبعد من المدارس الخمس ضمن البرنامج. جمعت ورشة عمل شاملة معلمين من مناطق مختلفة في جميع أنحاء العراق لمدة خمسة أيام، لاستكشاف أساليب التعليم المبتكرة. وركزت ورشة العمل على تعزيز كفاءات المدربين، واعتماد أساليب التعلم القائمة على الكفاءة، ودمج أدوات الذكاء الاصطناعي في تطوير المناهج الدراسية. عزَّز الشكل التفاعلي لورشة العمل، الذي جمع بين المناقشات الجماعية وجلسات التعليم المصغرة والتطبيقات العمليَّة، المشاركة النشطة من جانب المشاركين. ومن الجدير بالذكر أن الاختبارات القبلية والبعدية كشفت عن تحسن ملحوظ في معارفهم ومهاراتهم، ما يدل على فعالية ورشة العمل في الوصول إلى مخرجات التعلم. ويسعى هذا الجهد الجماعي بين اليونسكو ومديرية التعليم المهني إلى تمكين المعلمين وتزويد المدارس المهنية بالأدوات اللازمة لإعداد المتعلمين لمواجهة تحديات القوى العاملة في المستقبل، والمساهمة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

وشملت المرحلة الثانية (TEVT) تطوير مناهج التعليم المهني لأربعة أقسام هي (البناء والسياحة والزراعة وتقنية الحاسوب)، واختيار هذه الأقسام من كل محافظة، وهي كل من «بغداد ونينوى وكربلاء ونينوى. يُذكر أن التعليم المهني بدأ المرحلة الأولى في العام 2012 واستمر لمدة عشر سنوات مع منظمة اليونسكو, وشمل التعليم المهني والتعليم التقني والتعليم العالي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعيَّة

وفي هذا الصدد أيضاً أكدت وزارة التعليم العالي أنّها ماضية مع جامعاتها وتشكيلاتها في مشاريعها الاستراتيجيَّة بالتعاون مع اليونسكو ومنها الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للتربية والتعليم ومشروع خلق فرص العمل من خلال تعزيز نظام التعليم التقني والمهني والمرحلة الثانية من مشروع إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET).

ب- في 2 شباط (فبراير) 2023 حصل العراق على مقعد في منظمة اليونسكو

ت-في17 ايار (مايو) 2023 عقدت وزارة التربية حلقة تشاورية مع اليونسكو حول خطة تنفيذ تنمية القدرات الوطنيَّة لمشروع بناء نظام معلوماتي ذي جودة عالية ينهض بشكل فاعل بكل مفاصل التعليم، تناغماً مع إطلاق الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للتربية والتعليم (2022-2030).

ث-**برنامج التحصيل التربوي IEA:** شاركت وزارة التربية العراقيَّة في اجتماع الجمعية العمومية الثالثة والستين للجمعية الدوليَّة لتقييم التحصيل التربوي IEA، والذي عُقد في كرواتيا وتكتسب مشاركة العراق في هذه الجمعية أهميَّة خاصة؛ لأنها معنية بتطوير وتحسين التحصيل الأكاديمي للطلاب وأداء الأنظمة التعليمية من خلال الدراسات والاختبارات الدوليَّة التي تتولى تنظيمها وتشارك فيها العديد من دول العالم.، وتناول الاجتماع مشاركة العراق في الاختبارات واقتراح الجمعية حول اختيار العينات، فيما كانت المحاور الأخرى تتعلق برصد الاتجاهات في المعرفة المدنية لطلاب المرحلة الإعدادية ومعالجة التحديات المستمرة والجديدة لتعليم الشباب، كون الجمعية العمومية الدوليَّة تُعدّ بمثابة منتدى دولي لتبادل البيانات الخاصة بمستويات تحصيل الطلاب وأداء الأنظمة التعليمية. وعلى هامش أعمال الاجتماع زار الوفد الوزاري بعض المدارس في مدينة سبلت الكرواتية للاطلاع على نظام التعليم فيها والبنى التحتية والتكنولوجية لها للإفادة منها في تطوير النظام التعليمي في العراق.

2. مجالات التعاون مع منظمة اليونيسف الدوليَّة

أ-عقدت وزارة التربية ورشة تدريبية في28 تشرين الثاني (اكتوبر) 2022 تحت عنوان (الإنفاق على قطاع التربية وتمويله في المديريات العامَّة للمحافظات)، بالتعاون مع منظمة اليونيسف الدوليَّة، فيما أكدت أن التعليم من القطاعات الحيوية التي كانت ولا تزال على سلم أولويات الحكومة، يتوقف على زيادة الإنفاق الحكومي على ملف التربية والتعليم لاسيّما بعد زيادة النمو السكاني الكبير وارتفاع الاحتياجات وانخفاض القيمة الماليَّة للعملة الوطنيَّة؛ لأنّ الحكومات المتعاقبة لم تنفق على هذا القطاع الحيوي سوى 2 % فقط من حجم الموازنة العامَّة للبلاد.

ب-اختتمت مديريات البصرة وكركوك وبابل بالتعاون مع دوائر الصحة، ومنظمة اليونيسف الدوليَّة، فعاليات الورش التدريبية للمدارس المعزّزة للصحة العامَّة، وتناولت الدورات آلية التعامل مع المخاطر الصحيَّة التي يتعرض لها التلاميذ والطلبة والمنسقون في مدارسنا، فضلا عن واجبات المنسق الصحي وسُبل الوقاية من الأمراض الانتقالية، وكذلك الاكتشاف المبكر لضعف السمع والبصر.

ت-أقامت الوزارة وبالتعاون مع منظمة اليونيسف ودعم البنك الألماني (KWF) ورشة عمل لدراسة برامج معايير الجودة المعتمدة في المدارس العراقيَّة وسبل تطويرها، والهدف من البرنامج هو ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، على وفق إستراتيجيات فهم التعليم والتعلم، فعندما تكون البيئات التعليمية والمحتوى مناسب وملائم سنكون عندها قد حققنا غاياتنا في تطوير معايير الجودة بوسائل التنفيذ المتاحة، مضيفاً أن الورشة تناولت جودة التعليم في الدول العالمية الأخرى إضافة إلى إبداء الملاحظات عن معايير اليونيسف والمجلس الثقافي البريطاني المطبق في مدارس العراق.

ث-برنامج دراسة العلوم والرياضيات الدوليَّة (TIMSS): أطلقت اليونيسف ووزارة التربية تقرير التقييم الوطني للرياضيات والعلوم للصف الرابع الابتدائي، وهو الأول من نوعه. ويهدف التقرير الذي تم بتمويل من الحكومة الألمانية، عبر بنك التنمية الألماني (KfW) إلى تقييم جودة التعليم في الصف الرابع، وتوفير معلومات تفصيلية لأجل تحسين التخطيط وتخصيص الموازنة القائمة على الأدلة في قطاع التربية. أجري هذا التقييم من قبل وزارة التربية بدعم فني من اليونيسف ومؤسسة كامبريدج للتعليم.

وقد غطّت عينة التقييم 11966 تلميذا في الصف الرابع، من بينهم 6138 فتاة في 320 مدرسة، في 15 محافظة من محافظات العراق، تضمن التقييم أيضاً مجموعة من الاستبانات المقدمة لمعلمي الرياضيات والعلوم في الصف الرابع، ومشرفيهم، ومدراء المدارس في 320 مدرسة مستهدفة. وقد ألقى تقرير التقييم الضوء على أبرز الإنجازات المتحققة في مجال التعليم، ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات. وفي هذا الصدد، ذكرت ممثلة اليونيسف في العراق: «إن اليونيسف تثني على وزارة التربية والتعليم لإعطائها الأولوية لهذا التقييم من أجل تحسين عملية صنع القرار والتخطيط في قطاع التعليم». وأضافت: «إن هذا التقييم هو الخطوة الأولى لضمان جودة التعليم لكل طفل في العراق، وهو ما تلتزم اليونيسف بدعم الحكومة لتحقيقه.»

وأظهرت أبرز نتائج التقييم أنه من بين 5959 تلميذا شاركوا في تقييم الرياضيات، نجح 39.5 % فقط من

الطلاب، وحصلت البنات على درجات أعلى قليلاً من الأولاد، بنسبة 17.5 % للبنات و17 % للبنين، في حين أن 5 % لم يذكروا جنسهم. أما بالنسبة لاختبار العلوم، فقد شارك ما مجموعه 6007 تلميذا، نجح منهم 34.1 % فقط. وسجل الأولاد نسبة أعلى من البنات تبلغ 17.4 % بينما سجلت البنات 16.7 %. كما سجل التلاميذ الذين تم تدريسهم من قبل مدرسين يبلغون من العمر 50 عامًا فما فوق أعلى الدرجات، في كلا المادتين. أظهرت النتائج أيضاً أن مهارات القراءة لدى الطلاب وتطبيق مفاهيم الرياضيات والعلوم تحتاج إلى تعزيز.

وتتكون اختبارات الرياضيات والعلوم من نموذجين لكل منهما، حيث يعتمد ربع الاسئلة فيهما على أداة التقييم الدوليَّة الموسومة ج- الاتجاهات في دراسة العلوم والرياضيات الدوليَّة (TIMSS). وقد التزمت الوزارة في المشاركة بالتقييم العالمي للاتجاهات (TIMSS) لعام 2023 للصف الرابع.

ويقترح التقييم مجموعة من التوصيات للتلاميذ، بما في ذلك تحسين جودة التعليم والتعلم من خلال استخدام الوسائل التعليمية الحديثة وتعزيز مهارات القراءة والفهم لدى التلاميذ. ستقوم وزارة التربية والتعليم بشكل منهجي بتقييم نتائج تعلم الطلاب من خلال إجراء تقييمات وطنية للصفوف الأخرى.

ح-ترأس المدير العام للمناهج في وزارة التربية ورئيس لجنة الاختبارات الدوليَّة الوفد العراقي الذي ضم تخصصات العلوم والرياضيات للمشاركة في ورشة تدريبية حول مبادئ تدوين الدرجات التي يحصل عليها التلاميذ في الدفاتر الامتحانية وذلك خلال الاجتماع السادس لمنسقي البحوث المنعقد في جمهورية التشيك/براغ.

3. المشاركة في المسابقات العالمية

أ-شارك العراق في المسابقة الدوليَّة عبر الانترنت للذكاء الاصطناعي والبرمجة للأطفال التي تقام من قبل Semapedia ومخصصة للذكاء الاصطناعي والبرمجة، وتستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و15 عاماً. انطلاقاً من موقعها كشريك اقليمي في المسابقة، قامت IOT Kids باشراك (2000) طالب من جميع أنحاء العالم، لمساعدتهم على رفع مستوى مهاراتهم في البرمجة من خلال التطبيق العملي. وأعلنت وزارة التربية، أن طلبة عراقيين من مدارس بغداد ونينوى وواسط بجهود مركز IoT kids، تمكنوا من حصد 7 جوائز في المسابقة العالمية للبرمجة والذكاء الاصطناعي السنوية 2022، التي استضافتها Semapedia الدوليَّة. وأوضح المكتب الإعلامي في الوزارة أن ما يقارب الـ (2000) طالب وتلميذ قدموا مشاريعهم وابتكاراتهم التي تهدف إلى جعل العالم مكاناً أفضل، عبر تقنيات البرمجة والذكاء الاصطناعي الذي يسير على وفق سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية التي لها الإمكانية لمحاكاة القدرات الذهنية للبشر.

ب-شاركت الكلية التربويَّة المفتوحة، في مؤتمر الأكاديمية الدبلوماسية الثقافية (icd) الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين، تحت عنوان: (الدبلوماسية الثقافية في العالم العربي، الأبعاد الثقافية والاجتماعيَّة والسياسيَّة). الخاص بتوجيه المجتمعات نحو توجهات ثقافية تعزز السلم والاستقرار في المجتمعات العربيَّة، وتبعدها عن لغة الحرب والعنف التي عصفت بالمنطقة أخيرا، والاهتمام بنشر الأصيلة المتجذرة في تلك المجتمعات، والاستعانة بالمؤسسات التربويَّة والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني؛ لتحقيق تنمية مستدامة في شتى مجالات الحياة

ت- شاركت **وزارة التربية برفقة 8000 تلميذ من المدارس الحكوميَّة ذات المعايير الدوليَّة في مسابقة**

الدخول إلى موسوعة غينيس، بعد اجتيازهم الاختبارات الدوليَّة (bee spelling) و(soroban) تحت إشراف المُنظّمة العالمية للأرقام القياسية والتي أقيمت في ملعب جذع النخلة الدولي.

ث ـ أطلقت وزارة التربية وبالتعاون مع منظمة الإنقاذ الدولي IRC الموسم الثالث من برنامج (أهلا سمسم) بمحتواه الجديد في عموم المديريات العامَّة للتربية بعد نجاح الموسمين السابقين في استقطاب وجذب تلاميذ الصف الأول الابتدائي إلى المدرسة.

4. المجلس الثقافي البريطاني

عقدت وزارة التربية بالتنسيق مع المجلس الثقافي البريطاني ورشة عمل حول استعداد (54) متدرب من المديريات العامَّة للتربية في بغداد للمشاركة في الدورة الإلكترونية الخاصة بمهارات تعلم اللغة الانجليزية.

5. البنك الدولي

وزير التربية يرسم محددات الاصلاح داخل المنظومة التعليمية مع أعضاء البنك الدولي المطالبة بتوفير المنح الماليَّة لمواجهة المشكلات الاستيعابية للطلبة ودعم مشاريع بناء المدارس الطينية وتحقيق الاستثمار في الموارد البشرية.

6. مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدوليَّة IOM

كشفت المديرية العامَّة للعلاقات الثقافية عن إجراء مباحثات ومشاورات مكثفة مع وفد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في العراق، لتحسين نظام التعليم من خلال دعم البرامج التي تقوم بها المفوضيَّة حسب مؤشرات النجاح الذي حققته البرامج التعليمية، في لقاء موسع تم بحضور مدير المنظمات الدوليَّة والعربيَّة، والتبادل الثقافي وممثل عن شعبة المنظمات غير الحكوميَّة في وزارة التربية.

كما كشف الوزارة عن مفردات الجلسة التشاورية لمنظمة الهجرة الدوليَّة IOM لدعم مشروع (EURCAP) بمشاركة تربوية فاعلة للحد من الهجرة غير النظامية، ناقش خلالها المجتمعين طرق التوعية المتبعة للتحذير من مخاطر الهجرة بنشر الشعارات الهادفة التي تحث الشباب على التمسك بالهوية الوطنيَّة.

استكملت وزارة التربية مشاركتها الفعالة في الجلسات التشاورية التي تقيمها منظمة الهجرة الدوليَّة IOM لدعم مشروع EURCAP للمساهمة بإدارة أقوى للهجرة في العراق من خلال بناء ادوات للتواصل وتبادل المعلومات.

7-الفريق الدولي للتقييم الأكاديمي

زار الفريق الدولي للتقييم الأكاديمي كل من جامعة بغداد والجامعة التكنولوجية واطَّلع على برامجهما التخصصية وناقش مؤشراتهما في تصنيف التايمز والشراكة الدوليَّة وبرامج التوأمة، وناقش مؤشرات الأداء والجودة والبحث العلمي في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية لاسيما تصنيف التايمز.

8- الاتحاد العالمي للتعليم الطبي

أدرج الاتحاد العالمي للتعليم الطبي المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب في العراق ضمن اللائحة الدوليَّة المؤهلة للحصول على الاعتماد الدولي. وأظهر الموقع الرسمي للاتحاد العراق ضمن قائمة الدول التي حققت مجالسها وهيئاتها المختصة المتطلبات اللازمة لنيل الاعتماد الدولي وباتت مؤهلة للتواجد في خارطة العالم للمجالس التي تشق طريقها باتجاه الاعتمادية الدوليَّة من (WFME).

9 -مؤسسة (Elsevier)

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاتفاق والشراكة الرسمية مع مؤسسة (Elsevier) العالمية على وفق مسار أكاديمي وعلمي مدروس الأبعاد والتفاصيل والأهداف، في مجال النشر العالمي تأكيداً على سياسة الوزارة في إدارة وتطوير مسارات البحث العلمي وتمكين جامعاتها والتدريسيين والباحثين من النشر الدولي

وفي هذا السياق أكد الوزير أن المؤسسة الأكاديمية العراقيَّة ماضية في تنفيذ استراتيجيتها وبرامجها حتى تكون جزءا فاعلا في بيئة البحث العالمي ومؤسساتها المعتمدة لاسيما (Elsevier) التي أعلنت شراكتها رسميا (spkl.io/60144YKv0) مع وزارة التعليم لتعزيز التميز الأكاديمي وإتاحة الوصول إلى منشورات (Scopus) لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في مؤسسات التعليم العالي في العراق.

- **مسار بولونيا**

قرر السيد وزير التعليم في 2 كانون الأول (ديسمبر) 2022اعتماد نظام (Process Bologna) في الجامعات التقنية التزاماً برؤية التطوير والتأهيل لمجالات التعليم والتدريب التقني والمهني وتأكيدا على التعاون المباشر مع منظمة اليونسكو، ويتكون النظام من أربعة برامج على مستوى المراحل الأولى في الدراسات الأولية في الجامعات التقنية ابتداء من العام الدراسي الحالي 2022/2023 تمهيدا لتطبيق النظام التعليمي الجديد في الجامعات كافة. وتعزيزا للانسجام مع الأنظمة الدراسية العالمية والمواءمة مع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي واستجابة لمتغيرات سوق العمل فإنّ القرار الذي جاء لأول مرة في العراق بعد دراسات واجتماعات وورش علمية مشتركة مع خبراء اليونسكو سيعضد موقع ومكانة جامعاتنا في بيئة التفاعل العالمي ومنظومتها الأكاديمية لاسيّما منطقة التعليم العالي الأوروبية.

- **تحديات التعليم العالي في العراق**

تعاني مؤسسة التعليم العالي في العراق من وجود مجموعة من التحديات يمكن أن نوجزها بما يأتي:

1- تحديات التعليم الحكومي

أ ـ استحداث الكثير من الجامعات الحكوميَّة والكليات، مع ضعف مراعاة متطلبات البنى التحتية والموارد البشرية.

ب ـ قلة تخصيصات البنى التحتية

ت ـ عدم وجود معايير خاصة بتعيين التدريسيين والموظفين وتوزيعهم حسب الاختصاص والمؤهلات في الجامعات.

ث ـ قلة التخصيصات الماليَّة لدعم البحث العلمي.

ج ـ تغيير النظام الدراسي في المدارس الاعدادية وتحوله من (العلمي والادبي فقط) إلى التنوع (الاحيائي والتطبيقي) أحدث إرباكاً كبيراً في طبيعة القبول وانعكس سلبًا على مستوى الالتحاق والحدود الدنيا لكثير لمدخلات الجامعة.

ح ـ الملفات الدراسية لطلبة الخارج على النفقة الخاصة: مطالبة الوزارة من قبل شريحة واسعة من الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة ممن لديهم معدّلات منخفضة بفتح ملفات دراسية.

خ ـ تعاني مؤسسات التعليم العالي من غياب هذا التكامل الذي أدى إلى تضخم كبير في أعداد الخريجين غير المطلوبين في سوق العمل.

2- تحديات التعليم الجامعي الأهلي

أ ـ وضع آليات محكمة لاستحداث عدد من الجامعات والكليات الأهليَّة

ب ـ عدم وجود تعليمات تحدد طبيعة العلاقة بين المستثمرين في التعليم الأهلي وإدارة الجامعات والكليات الأهليَّة.

ت ـ وجود خلل في تطبيق التعليمات الخاصة باعتماد نسبة الطالب إلى التدريسي في أغلب الجامعات والكليات الأهليَّة.

- **مستلزمات النهوض بقطاع التعليم العالي**

إن الهدف من إصلاح وتطوير التعليم العالي هو النهوض بواقع جامعاتنا ومؤسساتنا في التعليم العالي وترصينها لتكون بمصاف الجامعات العالمية من أجل تأدية رسالتها في خدمة المجتمع والمساهمة بنهضته. وسنورد في ما يأتي أهم نقاط الاصلاح والتطوير المقترحة:

أ ـ التعليم الحكومي

1-التنسيق مع وزارة التخطيط لتحديد حاجة سوق العمل من حملة الشهادات الأولية والعليا.

2- التنسيق مع منظمة اليونسكو لوضع الحلول والمعالجات الآنية والدقيقة للمشاكل التي تواجه الجامعات والكليات والمعاهد الحكوميَّة والأهليَّة على مستوى الدراسات الأولية.

3-تعظيم وتعزيز مصادر التمويل الدائمة التي تساعد المؤسسات التعليمية للوصول إلى أهدافها وعدم اعتمادها فقط على التمويل الحكومي.

4- اختيار القيادات الجامعية وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة واللقب العلمي والتسلسل في المواقع الإداريَّة ووضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

5-تحقيق التكامل مع وزارة التربية من خلال الارتقاء بالمناهج وتبادل الخبرات والآراء بما يؤمن تكامل المعرفة لدى خريجي الدراسة الاعدادية والتوصل إلى حل مشكلة التفاوت بالمعدّلات بين طلبة التنوع الاحيائي والتطبيقي.

6- تطبيق مشروع الاعتماد البرامجي على جميع التخصصات المفتوحة وعدّه شرطاً أساسياً لاستمرار البرنامج والذي يحتوي على شرط التكامل بين حاجة السوق واستمرار البرنامج باستقبال الطلبة.

7- التعاون والتكامل مع الجامعات والكليات الأهليَّة وعدّها شريكًا أساسيًا لتطوير التعليم العالي في العراق.

8- ترسيخ وتنفيذ مفهوم استقلالية الجامعات على وفق برنامج يضمن إرساء القيم الاكاديمية والتي تنسجم مع التقاليد الاجتماعيَّة النبيلة والحفاظ على تطبيق القوانين والتعليمات والعدالة المجتمعية.

9- دعم وتشجيع الجامعات العراقيَّة بالانفتاح على المؤسسات الحكوميَّة والقطاع الخاص والمختلط.

10- جذب الطلبة الأجانب للدراسة في العراق والانفتاح على العلاقات الخارجيَّة وتشجيع التبادل الثقافي.

11- إنشاء مجالس خبراء والاستفادة من خبرات التدريسين المتقاعدين من حملة الألقاب العلمية.

12- تطوير مؤسسات التعليم المهني وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الطلبة المقبولين فيها من أجل تهيئة خريجين يتمتعون بمهارات تخدم الواقع التطبيقي.

13-اعتماد مفهوم الجامعة المنتجة بطريقة تضمن تحقيق التفاعل بين الجامعة بقواها التدريسيَّة والبحثية، وبين المجتمع بمواقعه الإنتاجية.

14 - مراجعة كافة المناهج على أساس هدف التنمية المستدامة والتحصيل العلمي بما يتطلبه سوق العمل

15- إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين سوق العمل والحاجه الفعلية ورغبات الطلبة.

16- انشاء مدن جامعية خارج المدن تكون على غرار الجامعات الذكية في العالم وتكون هذه المدن متكاملة.

17-توفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي داخل الجامعة من ناحية توفير الخدمات وكذلك العمل على توفير سكن يليق بمكانته العلمية.

ب- الجامعات والكليات الأهليَّة في العراق

1. تشجيع ودعم الجامعات والكليات الأهليَّة في توسيع رقعة نشاطها، وتحت إشراف ورقابة الوزارة وفق الخطة المركزية للتعليم العالي في العراق.

2. تقوم الوزارة بتشجيع ودعم الجامعات والكليات الأهليَّة في إقامة علاقات التعاون العلمي وإيفاد تدريسيّها ومنتسبيها وتبادل الخبرات مع الجامعات والكليات والمؤسسات العلمية التي تهتم بالبحث العلمي داخل وخارج العراق.

3. احتساب الخدمة في الجامعات والكليات الأهليَّة خدمة جامعية فعلية لغرض احتساب العلاوة والترفيع والتقاعد عند التعيين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والجامعات الرسمية.

4. تقوم الوزارة بدعم الجامعات والكليات الأهليَّة من خلال:

ـ شمول الجامعات والكليات الأهليَّة بالقبول المركزي وبنسبة 50 % من خطة القبول في الجامعات والكليات الأهليَّة بحيث تتحمل الوزارة دفع الأجور ورسوم القبول بما يتناسب مع الطلبة المقبولين الآخرين

ـ تتحمل الوزارة نصف الأعباء الماليَّة التي تتحملها الجامعات والكليات الأهليَّة وفق خطة القبول واللوائح الماليَّة المعمول بها في الجامعات والكليات الأهليَّة. وذلك من أجل تغطية نفقات هذه الجامعات (الكليات المتزايدة وعلى وجه الخصوص رواتب التدريسيين والمنتسبين فيها وبما يتقارب مع أقرانهم في الجامعات الرسمية).

ـ السماح للجامعات والكليات الأهليَّة توسيع مجال استثمارات أموالها بصرف النظر عن نشاطها العلمي الذي تقوم به ويكون ذلك تحت إشراف ورقابة الوزارة وفقاً للتعليمات التي تصدرها الوزارة.

5. تعديل المادة 34 ف 3 من قانون الجامعات والكليات الأهليَّة رقم 13 لسنة 1996 بحيث تشمل التزام الوزارة بتعيين الأساتذة والمنتسبين في الجامعات والكليات الأهليَّة في الجامعات الرسمية أو دوائر الدولة عند إلغاء أو سحب إجازة تأسيس الجامعة أو الكلية الأهليَّة؛ لأن نص المادة 34 ف3 اقتصر إلى الإشارة إلى تحديد مصير الطلبة وأموالها المنقولة وغير المنقولة دون الإشارة إلى وضع أساتذة ومنتسبي هذه الجامعات (الكليات).

6. شمول التدريسيين ومنتسبي الجامعات والكليات الأهليَّة بقانون التقاعد بدلاً عن قانون الضمان الاجتماعي

7. منح الجامعات والكليات الأهليَّة صلاحية إقرار الترقيات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسيَّة.

8. منح الجامعات والكليات الأهليَّة حق الحصول على القروض الميسرة ومن دون فائدة.

9. شمول الجامعات والكليات الأهليَّة بذات الآلية الموجودة في الجامعات الرسمية فيما يتعلق بالزمالات الدراسية والبحثية والإيفادات والدورات التطويرية عن طريق تخصيص عدد من المقاعد لها

10. وضع آلية لتحديد عدد المقبولين ومؤهلاتهم في الجامعات الرسمية الدراسة المسائية) وبما لا يتناقض مع فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق من أجل الارتقاء بالتعليم الأهلي.

11. شمول أساتذة الجامعات والكليات الأهليَّة بالتأمين الصحي اسوة بأساتذة الجامعات الرسمية.

12. شمول الطلبة الأوائل في الكليات والجامعات الأهليَّة باختصاصاتهم المتنوعة بالتعيين أسوة بأقرانهم في الجامعات الرسمية.